

دور الربط الإحالي في توضيح المعنى في كتاب النظر الفسيح لابن عاشور



The Role of Referral linking in Clarifying the Meaning in the
Book of Al-Nasr Al-Fasih of Ibn Ashour

أ. محمد الأمين مصدق*

تاريخ الاستلام: 23-03-2019 / تاريخ القبول: 03-09-2019

التعريف الرقمي للمقال: DOI 2021 10.33705/0114-023-003-005

ملخص: مدار هذه الدراسة البحث في الدور الهام الذي قام به الربط الإحالي عن طريق الضمائر بشكل خاص، ثم أسماء الإشارة في توضيح المعنى في كتاب النظر الفسيح للشيخ محمد الطاهر بن عاشور؛ حيث اعتمد المؤلف على أداة الإحالة من أجل الوقوف على المعنى المراد والمقصود، وأحيانا للترجيح بين المعاني المحتملة في بعض الأحاديث النبوية التي تضمنها كتاب صحيح الإمام البخاري، ولم يغفل ربط ذلك بالسباق والمرجعيات المختلفة، من أجل تأكيد قوة التماسك النصي في أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

كلمات مفتاحية: الربط الإحالي؛ الضمائر؛ أسماء الإشارة؛ المعنى؛ النظر الفسيح؛ ابن عاشور.

* ج. محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: manogoodman@gmail.com (المؤلف المرسل)

Abstract: This study deals with the important role that is done by the referal connectivity through pronouns in particular and the Demonstratives in explaining the meaning in the book "annadhar alfasih" of Shaykh Muhammad al-Tahir ibn Ashour. Where the author relied on the reference tool to determine the meaning ,and sometimes in the Weighting between the Possible meanings in some of the prophetic Hadiths included in the book of Saheeh Al-Imam Al-Bukhari, and he did not lose sight of the context and the various references, in order to emphasize the strength of textual coherence in the hadiths of the Holy Prophet peace and blessings be upon him.

Keywords: referal connectivity ; pronouns ; Demonstratives ; the meaning ; annadhar alfasih ; ibn Ashour.

مقدمة: تعدّ الإحالة أبرز عناصر التماسك النَّصِّي التي تسهم في الرّبط بين أجزاء النَّصِّ، وتستخدم فيها العناصر الإحاليّة والإشاريّة (الضّمائر، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة...). والتماسك النَّصِّي لا يمكن أن يتحقّق إلّا بتوفّر تماسك نحوي ودلالي بين العناصر اللّغويّة المختلفة في النَّصِّ، ولاستخدام الإحالة والروابط دورٌ كبيرٌ في إنتاج نصّ متماسك ذي بنية منسجمة وهذه الروابط لا يمكن الاستغناء عنها؛ لأنّ إسقاطها يؤدي إلى تفكّك النَّصِّ وتباعده جملة ووحداًته ومكوناته، فلا تتحقّق السّلامة النّحويّة، فينخرم المعنى ويغيّب.

وبعد النّظر في بعض نصوص تفسير التّحرير والتّنوير للشيخ العلامة محمّد الظاهر بن عاشور؛ تبين لنا أنّه اهتم تطبيقياً بالإحالة وأدواتها، وأهميّة الرّبط الإجمالي في هذا الكتاب، والأمر نفسه ينسحب على كتاب "النّظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصّحيح" الذي تطرّق فيه بعين الباحث الخبير المتّمسّ إلى دراسة بعض

أحاديث صحيح البخاري في إطار مباحث متنوّعة وهامّة، من بينها مسألة الرّبط الإحالي ودوره في توضيح المعنى وتجليته في أحاديث النّبي صلّى الله عليه وسلّم.

وينطلق بحثنا هذا من إشكاليّة رئيسيّة: كيف أسهم الرّبط الإحالي في تجليّة المعنى وتوضيحه من خلال تحليل ابن عاشور لأحاديث صحيح البخاري في كتاب النّظر الفسيح؟

1. الدّراسة النّظريّة:

1.1- مفهوم الإحالة لغة واصطلاحاً:

1.1.1- لغة: جاء في معجم لسان العرب لابن منظور الإفريقي: «والمُحَالُّ مَنْ الكَلَام: مَا عُدِلَ بِهِ عَنْ وَجْهِهِ وَحَوْلَهُ: جَعَلَهُ مُحَالًّا. وَأَحَالَ أَيْ بِمُحَالٍ. وَرَجُلٌ مُحَوَّلٌ: كَثِيرٌ مُحَالٌ الكَلَام. وَكَلَامٌ مُسْتَجِيلٌ: مُحَالٌ. وَيُقَالُ: أَحَلَّتْ الكَلَامَ أُجِيلُهُ إِحَالَةً إِذَا أَفْسَدَتْهُ... وَتَحَوَّلَ عَنِ الشَّيْءِ: زَالَ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ... حَالَ الرَّجُلُ يُحَوِّلُ مِثْلُ تَحَوَّلَ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ. الجوهري: حَالَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ أَيْ تَحَوَّلَ»¹.

وجاء في المعجم الوسيط: «أحال: مَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَامِلٌ. والدَارُ: تَغَيَّرَتْ وَأَتَى عَلَيْهَا أَحْوَالٌ... والشَّيْءُ أَوْ الرَّجُلُ: تَحَوَّلَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ... والشَّيْءُ: نَقَلَهُ. وَالْعَمَلُ إِلَى فُلَانٍ: نَاطَ بِهِ. وَالْقَاضِي القَضِيَّةَ إِلَى مَحْكَمَةِ الجَنَائِيَاتِ نَقَلَهَا إِلَيْهَا»².

نستنتج من خلال ما سبق أنّ مصطلح الإحالة مشتق من الفعل (أحال)، والمعنى العام المستقى من هذا الفعل هو التّغيير والتّبدل وجدير بالذكر أنّ الفعل (أحال) يستعمل متعدّياً ولازماً، وفي حالة تعدّيه فإنّه يعني نقل الشّيء من حال إلى حال أخرى، ويعني توجيه شيء على شيء آخر، وتوجيه شخص على شخص آخر لجامع يجمع بينهما.

ويقابل مصطلح الإحالة في المعجم الأجنبي لفظة (Reference) التي تترجم بالإحالة والإسناد، والمرجع، والإرجاع،³ وتترجم أيضاً بالإشارة.⁴

2.1.1- اصطلاحاً: يعرفها روبرت دي بوجراند بأنّها: «العلاقة بين العبارات من جهة، وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات»⁵.

ولا يبتعد فاسولد (Fasold) ولينتون (Linton) عن هذا المفهوم؛ حيث يعرفان الإحالة بأنها: العلاقة بين كلمة أو عبارة ما والأشياء التي تصفها في العالم الخارجي⁶ ويبدو هذا التعريف واسعاً وفضفاضاً؛ لأنّه يجعل اللّغة بمجملها عنصراً إجمالياً، ولم يحدّد فيه أيّ باحث طبيعة العناصر الإجمالية.

أمّا دافيد كريستال (David Crystal) فقد أشار في معجمه إلى أنّ مصطلح الإحالة يستخدم في التحليل النحوي «ليعبره غالباً عن علاقة التعريف التي توجد بين الوحدات النحويّة، كأن يحيل ضمير إلى اسم أو جملة اسميّة».⁷ يلاحظ أنّ كريستال في تعريفه هذا يربط الإحالة بالمستوى النحوي الشكلي، كما أنّه يحدّد طبيعة العناصر الإجمالية وهي: الضمائر.

بينما يذهب كل من هاليداي ورقية حسن إلى استخدام مصطلح الإحالة استخداماً خاصاً على اعتبار أنّ «العناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها. وتتوفّر كل لغة طبيعيّة على عناصر تملك خاصيّة الإحالة، وهي حسب الباحثين: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة».⁸

ونجد أنّ الباحثين قد حصروا وحددا في هذا التعريف طبيعة العناصر الإجمالية اللغويّة وهي: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأدوات المقارنة.

2.1- أنواع الإحالة: يقسم علماء النّص الإحالة إلى نوعين رئيسيين:

1.2.1- الإحالة النّصيّة (endophora): ترجمها الدّكتور تمام حسان بالإحالة إلى النّص،⁹ وهو مصطلح يستخدم «للإشارة إلى علاقات التماسك التي تساعد على تحديد بنية النّص»،¹⁰ وتتطلب من المستمع أو القارئ أن ينظر داخل النّص للبحث عن الشّيء المحال إليه،¹¹ بمعنى العلاقات الإجمالية داخل النّص سواء أكان بالرجوع إلى ما سبق، أم بالإشارة إلى ما سوف يأتي داخل النّص».¹² وهي قسمان:

1.1.2.1-إحالة قبلية (anaphora): تعدّ أكثر أنواع الإحالة استعمالاً ودوراناً في الكلام،¹³ وهي عودة العنصر الإحالي على عنصر إشاري مذكور قبله،¹⁴ ويتم تفسير مرجعية العنصر الإحالي بالعودة إلى ما سبق ذكره آنفاً في النص.¹⁵

2.1.2.1-إحالة بعدية (cataphora): إحالة إلى الأمام؛ أي لما سوف يأتي ذكره في النص،¹⁶ «وهي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص ولاحق عليها»،¹⁷ ويقوم فيها العنصر الإحالي مقام العنصر الإشاري المذكور بعده.

2.2.1-الإحالة المقامية (exophara): إحالة إلى خارج النص لعنصر من عناصر العالم؛¹⁸ أي «إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي؛ كأن يحيل ضمير المتكلم على ذات صاحبه المتكلم حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم. ويمكن أن يشير عنصر لغوي إلى المقام ذاته، في تفاصيله مجملاً إذ يمثل كائناً أو مرجعاً موجوداً مستقلاً بنفسه، فهو يمكن أن يحيل عليه المتكلم».¹⁹

3.1-أدوات الاتساق الإحالية: تتجسّد الإحالة في مجموعة من الألفاظ التي ليس لها دلالة مستقلة في ذاتها، ولا يتحدّد معناها إلا بالعودة إلى ما تحيل إليه داخل النص أو خارجه، وهي: الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة. (*)

1.3.1-الضمائر: الضمير هو «ما دل على متكلم نحو أنا ونحن، أو مخاطب نحو أنت وأنتما، أو غائب نحو هو وهما»،²⁰ وهو موضوع ليشير إلى مسماه الذي سبق تعيينه وذكره؛ «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضرر اسماً بعد ما تعلم أنّ من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه»،²¹ وتنقسم الضمائر في العربية إلى قسمين: ضمائر منفصلة وضمائر متصلة.

وتعدّ الضمائر حسب براون ويول «أفضل الأمثلة على الأدوات التي يستعملها المتكلمون للإحالة إلى كيانات معطاة»²²، وهي عناصر لغوية تحتاج إلى مفسّر يعود عليها يوضّحها ويكشف عن مدلولها.²³

ويقوم الضمير مقام الاسم الظاهر للمتكلم أو المخاطب أو الغائب، والغرض من الإتيان به هو الاختصار، «وهو أقوى أنواع المعارف ولا يدلّ على مسمّى كالاسم ولا على

الموصوف بالحدث كالصفة، ولا حدث وزمن كالفعل، فالضمير كلمة جامدة تدلّ على عموم الحاضر والغائب دون دلالتّه على خصوص الغائب»²⁴.

ويقوم محلّل النّص بدور هام في إعادة الضّمير المحيل إلى مرجعيته من أجل تفسير النّص وإزالة اللبس عنه وتوضيح دلالتّه، ولا ريب أنّ اللبس والإبهام يحول دون فهم النّص وتحقيق تماسكه كما أنّ إزالة اللبس عنه تسهم في تقوية ترابطه وتلاحمه.

2.3.1- أسماء الإشارة: هي عناصر إشاريّة لا تحيل إلى ذات المرجع الذي تحيل إليه الإحالات الضميريّة؛ فالضمائر تقوم بوظيفة تحديد مشاركة الشّخوص في التّواصل أو غيابها عنه؛ بينما تقوم أسماء الإشارة بوظيفة تحديد مواقع هذه الشّخوص في الزّمان والمكان داخل المقام الإشاري،²⁵ وهي تتساوى مع الضّمائر الدّالة على الغائب في كونها تحيل عادة إلى ما هو داخل النّص، وتقسّم حسب الطّرفيّة والمسافة والنّوع والعدد²⁶.

وتقوم أدوات الإحالة الإشاريّة بعملية الرّبط القبلي والبعدي، وجميع أصناف الإشارات محيلة إحالة قبليّة، ومعنى ذلك أنّها تربط جزءا لاحقا من النّص بجزء سابق ومن ثمّ تسهم في اتّساق النّص، ويتميّز اسم الإشارة المفرد بما أطلق عليه الباحثان هاليداي ورقية حسن (الإحالة الموسّعة) أي إمكانيّة الإحالة إلى جملة بأكملها أو إلى متتاليّة من جمل²⁷.

3.3.1- الأسماء الموصولة: الاسم الموصول هو «ما يدلّ على معيّن بواسطة جملة تذكر بعده، وتسمّى هذه الجملة: صلة الموصول»،²⁸ وصلة الموصول دائما جملة إمّا اسميّة وإمّا فعليّة،²⁹ ويتّصل بها ضمير يسمّى العائد، نحو: "جاء الذي قام أبوه" ويشترط فيه أن يكون مطابقا للموصول في النّوع والعدد،³⁰ وتنقسم الموصولات إلى قسمين: مختصّة وعمامة³¹.

ولا تختلف الأسماء الموصولة عن غيرها من أدوات الاتّساق الإحاليّة كونها تقوم بعملية التّعويض، وهي لا تحمل أي دلالة خاصّة، ومفهومها لا يتّضح إلا من خلال ما تحيل إليه، وهي تقوم بعملية الرّبط الاتّساق من خلال ذاتها ومرتبطة بما يلحقها وهي صلة الموصول، التي تصنع ربطا مفهوميّا يجمع بين ما يسبق الاسم الموصول وما يأتي

بعده، ويشير النحويون إلى أن صلة الموصول ينبغي أن تكون معلومة للمتلقى قبل أن يذكر الاسم الموصول³².

2. الدراسة التطبيقية: سوف ننهج سبيل إيراد الحديث الذي تطرق فيه الشيخ

إلى تناول جانب من جوانب الربط الإحالي مخرجا بسنده كاملاً من كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري، مع توخي نهج عدم نقل متون الأحاديث الطويلة كاملة خشية تضخم البحث، ثم محاولة التعرض إلى ما أشار إليه المؤلف بالتحليل بغية استشفاف النكتة الإحالية وتوضيحها.

1- ﴿حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ ﷺ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَاطَةِ الْجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ فَيُفْضِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا فَيَكَلِّمُنِي فَأَعْيِي مَا يَقُولُ﴾³³.

يذهب العلامة محمد الطاهر بن عاشور إلى أن الضمير في قول النبي ﷺ "يأتيني" ذو مرجعية مزدوجة؛ إذ يعود إلى الوحي والملك الموكل به وهو جبريل عليه السلام؛ نظرا للارتباط الوثيق بينهما.

والمرجعية هنا مزدوجة سابقة ولاحقة؛ فالسابقة مردّها إلى الوحي في سؤال هشام رضي الله عنه "كيف يأتيك الوحي"، واللاحقة تعود على الملك المذكور في قوله "وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا"، على أن الضمير في قوله "عنه" و"ما قال" لا يصلح للعودة على الوحي؛ بل هو عائد على الملك وحده، ويلاحظ هنا أن مرجعية الضمير المستتر نصية للاحقة قريبة المدى³⁴.

2- ﴿عن أبي سعيد الخدري في ذكر بناء المسجد، قال: "كُنَّا نَحْمِلُ لَبْنَةً لَبْنَةً وَعَمَّارٌ لِبَنَتَيْنِ لِبَنَتَيْنِ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَنْفُضُ التَّرَابَ عَنْهُ، وَيَقُولُ: (وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُوْنَهُ إِلَى النَّارِ) قَالَ: يَقُولُ عَمَّارٌ: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ"﴾³⁵.

يرجح الشيخ أن قوله ﷺ في هذا الحديث: "تقتله الفتنة الباغية" غير ثابت وغير صحيح، وبناء على هذا فضمير الغائب في "يدعونه" و"يدعوهم" محيل إحالة سياقية

إلى المشركين الذين عدّبوهم عمّاراً ﷺ وأبويه وأذوهم في الله حتى اضطروه أن يذكر آلهتهم بخير؛ فالنبيّ يذكره «بسابق ثباته على إيمانه ويشبّهه بالملخصين من سلف أهل الإيمان ويذكر له مزيّته في ذلك الجَمّ الغفير حين بناء المسجد»³⁶.

3- ﴿ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَيْرٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مُغِيرَةٌ وَقَلَانٌ وَرَجُلٌ ثَالِثٌ أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ مَعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى الْمُغِيرَةِ أَنْ اكْتُبْ إِلَيَّ بِحَدِيثِ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْمُغِيرَةُ إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ عِنْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ وَكَانَ يَنْهَى عَنِ قِيلٍ وَقَالَ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ وَمَنْعَ وَهَاتٍ وَعُقُوقَ الْأُمّهَاتِ وَوَادِ الْبَنَاتِ ﴾³⁷.

يرى الشيخ أنّ الضميرين الغائبين في قوله ﷺ "قيل" و"قال" محيلان إحالة سياقية إلى غير المذكور؛ فالأول عائد على الأخبار غير المعزّوة للمخبرين، والثاني عائد على الأخبار المعزّوة إلى المخبرين بها، فالله يكره هاتين الصيغتين من الخبر؛ لأنّ الاشتغال بذلك شأن أهل البطالة والفضول³⁸.

4- ﴿ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - ﷺ - قَالَ: "قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ - ﷺ -: أفسِمَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلَ. قَالَ: لَا. فَقَالُوا: تَكْفُونَا الْمُؤْنَةَ وَنُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ. قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا" ﴾³⁹.

الضمير المستتر في الجملة الفعلية (قال) حسب الشيخ محمد الطاهر بن عاشور عائد إلى النبيّ ﷺ على سبيل الإحالة النصية السابقة، وضمير الغائب (الواو) في قوله "فقالوا" محيل إحالة نصية سابقة إلى الأنصار وليس إلى المهاجرين كما قد يتوهم كثيرون، أما ضمير جمع المتكلم في قوله "سمعنا وأطعنا" فمحيل إحالة نصية مزدوجة إلى المهاجرين والأنصار⁴⁰.

ويرى العلامة ابن عاشور أنّ ضمير المتكلمين في قوله "تكفونا" عائد إلى النبيّ ﷺ والأنصار معاً، ويدلّ عليه السياق النصي المستقى من حديث: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ قَالَ أَبُو

الْقَاسِمِ ﷺ لَوْ أَنَّ الْأَنْصَارَ سَلَكَوا وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَسَلَكْتُ فِي وَادِي الْأَنْصَارِ وَلَوْ لَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ»⁴¹.

5- «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَّاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَمِّهِ ظَهْرِ بْنِ رَافِعٍ قَالَ ظَهِيرٌ لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ بِنَا رَافِقًا قُلْتُ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ قَالَ دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَافِلِكُمْ قُلْتُ نُوَاجِرُهَا عَلَى الرَّبِيعِ وَعَلَى الْأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ قَالَ لَا تَفْعَلُوا زَرْعُوهَا أَوْ أَرْعُوهَا أَوْ أَمْسِكُوهَا قَالَ رَافِعٌ قُلْتُ سَمِعَا وَطَاعَةً»⁴².

يذهب العلامة ابن عاشور إلى أن مرجع الضمير في قوله ﷺ "كان بنا رافقًا" يحتمل أن يكون محيل إحالة نصية سابقة إلى قوله صلوات ربي وسلامه عليه "امر" وعلى هذا فالرفق في الأمر؛ أي «نهانا عن أمر كان فيه رفق لنا؛ أي ربح ومساعدة، وهو ظاهر سياق الكلام، وظاهر قول رافع له: "ما قال رسول الله ﷺ حق" إزالة لما يوهمه قول ظهير من أن رسول الله ﷺ نهى عن أمر فيه نفع، مع أن المنهي عنه لا يكون فاسدا»⁴³.

ويحتمل أن يكون الضمير محيلاً إحالة نصية إلى مذكور سابق هو النبي ﷺ في قول الراوي "لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم"، فيكون المعنى «نهانا قصدا للرفق بنا؛ أي نهانا عن أمر قصد به الرفق بضعفائنا»⁴⁴.

6- ﴿حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو النَّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنْ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نُسِخَتْ وَلَا وَاللَّهِ مَا نُسِخَتْ وَلَكِنَّهَا مِمَّا تَهَاوَنَ النَّاسُ هُمَا وَالْيَانِ وَالِ يَرِثُ وَذَلِكَ الَّذِي يَرِثُ وَوَالٍ لَا يَرِثُ فَذَلِكَ الَّذِي يَقُولُ بِالْمَعْرُوفِ يَقُولُ لَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ﴾⁴⁵.

يوضح الشيخ ابن عاشور الآية التي يقصدها عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ (النساء/ 8)، والضمير في قول ابن عباس رضي الله عنهما "هما وليان" محيل إحالة مقامية إلى غير مذكور نصي. يفهم من السياق في قوله عز وجل ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ فواليان «هو تثنية وال بمعنى الذي ولي القسم؛ أي هما صنفان: صنف يقسم ويرث

وصنف يقسّم عن غيره وهو وليّ اليتيم إذا كان في الورثة صغاراً، فليس مراد ابن عباس أنّ الله أمر الفريقين بالإعطاء، وأمر الآخر بأن يقول لهم معروفاً؛ وإنما أراد أنّ أحدهما مأمور بشيئين، والآخر مأمور بالقول المعروف خاصاً»⁴⁶.

7- ﴿ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ ... فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي فَتَنْظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جِبْرِيلُ فَنادَانِي فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ فَنادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ فَسَلَّمَ عَلَيَّ ثُمَّ قَالَ يَا مُحَمَّدُ فَقَالَ ذَلِكَ فِيمَا شِئْتَ إِنْ شِئْتَ أَنْ أَطْبِقَ عَلَيْهِمُ الْأُخْشَبِينَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ﴾⁴⁷.

يذهب العلامة ابن عاشور بناءً على هذه الرواية إلى أن اسم الإشارة الدال على المفرد المذكور البعيد في قول ملك الجبال ﷺ: " ذَلِكَ فِيمَا شِئْتَ " محيل إحالة نصية سابقة إلى مقالة جبريل عليه السلام " وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ "، والمعنى أنّ «أمرك ينفذ في ما شئت من غير تحديد بالغما ما بلغ، فيكون اسم الإشارة مبتدأ، وقوله في ما شئت خبره»⁴⁸.

ثم يعرض الشيخ رواية أخرى نصّها: " قَالَ ذَلِكَ فَمَا شِئْتَ "، فيكون مرجع الضمير إلى قول جبريل عليه السلام أيضاً، وهو منصوب على المفعولية لتضمنه معنى الجملة؛ أي قال ملك الجبال قولاً كقول جبريل عليه السلام والعرب يختصرون عند حكاية الأقوال كما في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ (المؤمنون / 100)⁴⁹.

ويذهب أيضاً إلى أن اسم الإشارة " ذلك " يجوز أن يكون عائداً إلى مصادر الأفعال في قول ملك الجبال عليه السلام " أَطْبِقْ عَلَيْهِمُ الْأُخْشَبِينَ "؛ «أي ذلك التطبيق إن شئته. وهذا كقوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ (الفرقان / 32)؛ أي كذلك الإنزال الذي نزلناه لنثبّت به فؤادك»⁵⁰.

8- «حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ اللَّهُ يَا آدَمُ فَيَقُولُ لَبَيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ قَالَ يَقُولُ أَخْرَجَ بَعَثَ النَّارَ قَالَ وَمَا بَعَثَ النَّارَ قَالَ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةَ وَتِسْعِينَ فَعِنْدَهُ يَشِيبُ الصَّغِيرُ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ»⁵¹.

يذهب الشيخ ابن عاشور إلى أن ضمير المفرد المذكور الغائب "الهاء" في شبه الجملة "عنده" محيل إحالة نصية موسعة إلى القول المتضمن في مجموع قوله: «أخرج بعث النار؛ أي فعند إخراج بعث النار يشيب الصغير». الخ.⁵²

9- «حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام/ 82) قَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَيُّنَا لَمْ يَلْبِسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ فَنَزَلَتْ ﴿لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان/ 13)»⁵³.

علم الصحابة رضي الله عنهم من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْآمَنُونَ هُمْ هُمْهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (الأنعام/ 82) أَنَّ الْأَمْنَ مُحْصُورٌ فِي أُولَئِكَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ، فَاسْمُ الْإِشَارَةِ الدَّالُّ عَلَى الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ الْبَعِيدِ حَسَبَ الشَّيْخِ ابْنِ عَاشُورٍ مُحِيلٌ إِلَيْهِمْ، «وَقَدْ أَفْهَمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْهَمَهُمْ أَنَّ الظُّلْمَ الْمَقْصُودَ هُنَا هُوَ الشِّرْكَ»⁵⁴.

10- «حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ رَأَيْتُ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُصَافَ بِأَيَّامِ الْمَدِينَةِ... فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَيُّكُمْ تَبَرَّأَ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ فَتَجَعَلَهُ إِلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامُ لَيَنْظُرَنَّ أَفْضَلَهُمْ فِي نَفْسِهِ فَأُسْكِتَ الشَّيْخَانِ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفْتَجْعَلُونَهُ إِلَيَّ وَاللَّهُ عَلَيَّ أَنْ لَا أُلَّ عَنْ أَفْضَلِكُمْ قَالَ لَا نَعَمْ فَأَخَذَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا فَقَالَ لَكَ قَرَابَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَدَمُ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ فَاللَّهُ عَلَيْكَ لَئِنْ أَمَرْتُكَ لِتَعْدِلَنَّ وَلَئِنْ أَمَرْتُ عِثْمَانَ لَتَسْمَعَنَّ وَلَتَطِيعَنَّ ثُمَّ خَلَا بِالْآخِرِ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ»⁵⁵.

يذهب الشّيخ ابن عاشور إلى أنّ اسم الإشارة الدّال على المفرد المذكّر القريب في قول الصّحابي عبد الرّحمن بن عوف رضي الله عنه «أَيْكُمَا تَبْرَأُ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ فَتَجْعَلُهُ إِلَيْهِ» محيل إحالة نصيّة لاحقة إلى الخلافة، والمعنى المراد: أيكما يتبرأ من الخلافة ويتركها.

في حين أنّ ضمير المفرد المذكّر الغائب في قوله: "نَجْعَلُهُ" عائد إلى تعيين الخليفة الذي لمّا يَعيّن بعد على سبيل الإحالة النصيّة السابقة؛ أي في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "قَالُوا أَوْصِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اسْتَخْلِفْ" فقال: "مَا أَجِدُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ أَوْ الرَّهْطِ الَّذِينَ تُوْفِّي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ"، والخيار محصور بين عليّ وعثمان رضي الله عنهما بعد خلع عبد الرّحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوّام رضي الله عنهم أجمعين أنفسهم من الأمر، وفي الضمير استخدام قريب والمعنى: أنّ الذي يتبرأ من الولاية، يعني أحد الرّجلين الباقيين للخلافة.

أما الضمير في قوله: "أَتَجْعَلُونَهُ إِلَيَّ"، فمحيل إحالة نصيّة إلى عبد الرّحمن بن عوف رضي الله عنه الذي بيده الآن أمر «تعيين الخليفة تبعا لضمير "فنجعله إليه" والمعنى أَتَجْعَلُونَ التّعيين إِلَيَّ؛ أي إنّه يَعيّن أحدهما لظهور أنّه لا يَعيّن نفسه»⁵⁶.

11- «حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اسْتَأْذَنَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم أَبُو بَكْرٍ فِي الْخُرُوجِ حِينَ اشْتَدَّ عَلَيْهِ إِلَيْهِمَا... ثُمَّ وَضَعَ فَأَتَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم خَبْرَهُمْ فَنَعَاهُمْ فَقَالَ إِنَّ أَصْحَابَكُمْ قَدْ أُصِيبُوا وَإِنَّهُمْ قَدْ سَأَلُوا رَبَّهُمْ فَقَالُوا رَبَّنَا أَخْبِرْنَا بِمَا رَضِينَا عَنْكَ وَرَضَيْتَ عَنَّا فَأَخْبَرَهُمْ عَنْهُمْ وَأُصِيبَ يَوْمَئِذٍ فِيهِمْ عُرْوَةُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ الصَّلْتِ فَسَمِّيَ عُرْوَةً بِهِ وَمُنْدَرُ بْنُ عَمْرٍو سَمِّيَ بِهِ مُنْدَرٌ»⁵⁷.

يذهب الشّيخ ابن عاشور إلى أنّ ضمير المفرد المذكّر الغائب في قوله: "فَسَمِّيَ" محيل إحالة نصيّة سابقة إلى عروة بن أسامة الذي قُتل، «فالضمير عائد إلى الاسم لا إلى المسمّى، كما في قولهم: عندي درهم ونصفه»⁵⁸.

وفي حال نصب عروة رضي الله عنه باعتباره مفعولاً به، والتّقدير: "فَسَمِّيَ عُرْوَةً بِهِ" ثانياً يصبحُ النَّائب عن الفاعل ضميراً محيلاً إحالة نصيّة سابقة إلى الرّاوي وهو عروة بن الزبير رضي الله عنه⁵⁹.

ومما يؤكد فهم الشيخ للربط الإحالي وإدراكه لأبعاده ما ذهب إليه في شرح قول الراوي: "ومندربن عمرو سمي به منذر"؛ إذ يرى أنه لا يصلح «تقدير ضمير مندربن الزبير في "سمي"؛ إذ لم يتقدم له ذكر... فيتعين أن يكون "مندربن عمرو" مبتدأ خبره جملة "سمي به منذر" وأن يكون "مندر الثاني المراد به مندربن الزبير نائب فاعل "سمي"»⁶⁰.

11- «حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ ح وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النَّخْلَاتِ حَتَّى افْتَتَحَ فَرِيظَةَ وَالنُّضِيرَ وَإِنْ أَهْلِي أَمْرُونِي أَنْ آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْأَلَهُ الَّذِي كَانُوا أُعْطَوْهُ أَوْ بَعْضَهُ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أُعْطَاهُ أَمْ أَيْمَنَ فَجَاءَتْ أَمْ أَيْمَنَ فَجَعَلَتْ الثُّوبَ فِي عُنُقِي تَقُولُ كَلًّا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَا يُعْطِيكُهُمْ وَقَدْ أُعْطَانِيهَا أَوْ كَمَا قَالَتْ»⁶¹.

يرى الشيخ ابن عاشور أن الاسم الموصول الدال على المفرد المذكور في قول الراوي "الذي كانوا أعطوه"، وضمير الجمع المذكور في قول "أم أيمن رضي الله عنها": "لا يعطيكهم" محيلان إحالة نصية سابقة إلى "النخلات"⁶².

12- ﴿حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَيْبَ عَلَيْهِمْ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَجَعِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ... فَقَالَ عَلِيُّ إِنَّا وَاللَّهِ لِنُنْ سَأَلْنَاهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَمَنْعَنَاهَا لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ بَعْدَهُ وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ»⁶³.

حسب العلامة ابن عاشور فهناك اختلاف في مرجع الضمير في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "والله لئن سألتها رسول الله ﷺ فمَنَعَنَاهَا لَا يُعْطِينَاهَا النَّاسُ بَعْدَهُ وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ"، فقد يكون محالاً به إحالة نصية سابقة إلى علي والعباس رضي الله عنهما على وجه التحديد، وقد يكون المحال إليه آل البيت جميعاً رضي الله عنهم أجمعين أما ضمير النصب المتصل الدال على المؤنث المفرد في قوله: "سألناها، منعتها، لا يعطيناها، لا أسألها" فمحيل إحالة نصية إلى الخلافة في قول العباس بن عبد المطلب ﷺ: "فيمن هذا الأمر"⁶⁴.

13- ﴿حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِيِّ فِي شَرِيحٍ مِنَ الْحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ - -: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَحْبَسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ، وَاسْتَوْعَى النَّبِيُّ - ﷺ - لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ حِينَ أَحْفَظَهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ أَشَارَ عَلَيْهِمَا بِأَمْرٍ لِهَمَّا فِيهِ سَعَةٌ. قَالَ الزُّبَيْرُ: فَمَا أَحْسَبُ هَذِهِ الْآيَاتِ إِلَّا نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ»⁶⁵.

ضمير المفرد المذكر الغائب في قول الراوي "أحفظه" حسب الشّيخ المفسّر محيل إحالة نصيّة سابقة إلى الرسول ﷺ، و«ليس مراد عروة أن الغضب هو الذي دعا النبي ﷺ إلى الشّدّة على الأنصاري؛ ولكن المقصود أنّ النبي دعاهما إلى صلح فيه رفق بالأنصاري ونقص من حقّ الزبير. فلمّا لم يفهم الأنصاري حسن مقصد الرسول استوفى النبي حقّ الزبير وقضى بينهما بوجه الحق»⁶⁶.

ويجوز أن يكون هذا الضمير محيلاً إحالة نصيّة سابقة إلى الزبير بن العوام ﷺ؛ «أي حين أغضبه الأنصاري بالامتناع من الصّلاح ونسبته إلى الإدلال بالقرابة من رسول الله ﷺ»⁶⁷.

14- ﴿حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ قَالَ كَانَ مَرْوَانُ عَلَى الْحِجَازِ اسْتَعْمَلَهُ مُعَاوِيَةَ فَخَطَبَ فَجَعَلَ يَذْكُرُ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ لِكَيْ يُبَايَعَ لَهُ بَعْدَ أَبِيهِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرِ شَيْئًا فَقَالَ خُذُوهُ فَدَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ فَلَمْ يَقْدِرُوا فَقَالَ مَرْوَانُ إِنَّ هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدِيهِ أَفَّ لَكُمْ أَتَعَدَانِي فَقَالَتْ عَائِشَةُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيْنَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ اللَّهُ أَنْزَلَ عُنْدِي»⁶⁸.

ضمير المتكلمين في قول عائشة رضي الله عنها: "ما أنزل الله فينا شيئاً" محيل إحالة نصيّة وسياقيّة، فالنصيّة مردّها إلى عائشة ﷺ وأخيها عبد الرحمن ﷺ، وسياقيّة إلى غيرهما من آل أبي بكر الصديق ﷺ؛ لأنه لم يتقدّم لهم ذكر في الكلام⁶⁹.

15- ﴿حَدَّثَنَا فَارُوقُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَرَجْتُ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ لَيْلًا فَرَأَاهَا عَمْرُ فَعَرَفَهَا فَقَالَ إِنَّكَ وَاللَّهِ يَا سَوْدَةَ مَا تَخْفَيْنَ عَلَيْنَا فَرَجَعْتَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لَهُ وَهُوَ فِي حُجْرَتِي يَتَعَشَّى - وَإِنَّ فِي يَدِهِ لَعَرْفًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَرَفَعَ عَنْهُ وَهُوَ يَقُولُ قَدْ أَذِنَ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَخْرُجْنَ لِحَوَائِجِكُنَّ ۗ﴾⁷⁰.

يذكر الشيخ ابن عاشور أن محمد بن إسماعيل البخاري حمل الضمير على جميع النساء فعمم الترجمة؛ فيكون بذلك «حكما عاما تقرّر للناس غير أمهات المؤمنين على وجه العزيمة، وأبيح لأمهات المؤمنين على وجه الرخصة، فيكون المراد بالإذن في الحديث مطلق الإباحة»⁷¹.

ويذهب العلامة إلى أنه من المحتمل أن يكون الضمير عائدا إلى أمهات المؤمنين خصوصا على سبيل الإحالة النصية السابقة، «فيكون رخصة لهن، ويكون الإذن مرادا به الإباحة بعد النهي، فيكون الكلام تخصيصا للعموم الملزوم لقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ (الأحزاب/ 33)»⁷².

16- ﴿بَابُ الْخُلْعِ وَكَيْفَ الطَّلَاقِ فِيهِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ الظَّالِمُونَ وَأَجَارَ عَمْرُ الْخُلْعَ دُونَ السُّلْطَانِ وَأَجَارَ عُمَامَانَ الْخُلْعَ دُونَ عِقَاصِ رَأْسِهَا وَقَالَ طَاوُسٌ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فِيمَا افْتَرَضَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْعِشْرَةِ وَالصَّحْبَةِ وَلَمْ يَقُلْ قَوْلَ السَّفَهَاءِ لَا يَجِلُّ حَتَّى تَقُولَ لَا أَعْتَسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةِ ۗ﴾⁷³.

يذهب الشيخ ابن عاشور إلى أن الضمير المستتر الدال على المفرد المذكور الغائب في جملة "ولم يقل" محيل إحالة نصية سابقة إلى الزوج المخالع، والمعنى «لا يتوقف جواز الخلع على أن يقول الزوج هذا القول الذي يقوله السفهاء، ويكون قوله: "حتى يقول" بالياء التحتية لا بالناء الفوقية»⁷⁴.

17- ﴿حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عُمَيْلٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أُوَيْسٍ النَّصْرِيُّ وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ذَكَرَ لِي... إِنْ سَنَيْتُمَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا عَلَى أَنْ عَلَيْكُمَا عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ لَتَعْمَلَانِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِمَا عَمِلَ

فِيهَا أَبُو بَكْرٍ وَبِمَا عَمِلْتُ فِيهَا مُنْذُ وَلَيْتُهَا وَإِلَّا فَلَا تُكَلِّمَانِي فِيهَا فَقُلْتُمَا اذْفَعُهَا إِلَيْنَا بِذَلِكَ
فَدَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْهِمَا بِذَلِكَ قَالَ الرَّهْطُ نَعَمْ فَأَقْبَلَ
عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ قَالََا نَعَمْ⁷⁵.

يذهب الشيخ إلى أنّ اسم الإشارة الدال على المفرد المذكر البعيد في قول عمر رضي الله عنه:
" فقلتما اذفعا إلينا بذلك فدفعتها إليكما بذلك أنشدكم بالله هل دفعتها إليهما بذلك "
مُحال به إحالة نصية موسعة إلى « ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل في ذلك؛ أي بأن ينفقا على
ألهما، فإنهم آل رسول الله، ويجعل الباقي مجعل مال الله فيعطياه الفقراء ونحوهم»⁷⁶.

خاتمة: بعد هذه الجولة الماتعة في فضاءات كتاب النظر الفسح للشيخ ابن عاشور
الذي ضمّنه نظراتٍ بارعة وتحليلات سامقة، استبان لنا بما لا يدع مجالاً للشك أنّ هذا
العالم الفاضل اهتم بمسألة الرّبط الإجمالي ودورها في توضيح المعنى وتجليته ربطاً مع
السّياق النصّي والسّياقي؛ حيث اتّضح من خلال النّماذج المبسوطة على طاولة الدّراسة
أنّ التماسك الشكلي الذي وصل بين وشاح العنصر الإجمالي والعنصر الإشاري تحقق من
ورائه حيك دلالي تجلّى في استوساق المعاني وانسيابها فاتّضحت المقاصد وأزيل الغموض
ورُفع اللبس، وقدم الشّرخ خدمة جليّة للمتلقّي في طريقه لفهم كلام خير البشر -
صلوات ربّي وسلامه عليه - واستيعابه على أكمل وجه.

ويمكن أن نخلص بمجملّة من التّوصيات أهمّها ضرورة تكثيف الأبحاث والدّراسات في
حقل لسانيات النّص بعدها واحدة من أنجع المقاربات التي تتناول الظّاهرة اللغويّة كما
يمكن القول إنّ المدونة العربيّة زاخرة بكمّ وافرٍ من القضايا اللغويّة المتنوّعة التي ينبغي
البحث فيها واستخراج مكنوناتها، كما ننوّه بالدّراسات والمؤلّفات التي قدّمها الشّرخ
محمّد الطّاهر بن عاشور وخدم بها المكتبة العربيّة، والتي ينبغي أن ينظر فيها بعين
فاحصة من أجل استدرار ما فيها من كنوز نفيسة، والباب مفتوح لتناولها من زوايا
عديدة وفق مناهج مختلفة.

قائمة المصادر والمراجع:

*المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم.

- (1)- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، (د.ت).
- (2)- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تخ: محمد محي الدين عبد الحميد دار الطلائع القاهرة، (د.ط.)، 2004م.
- (3)- أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النص، كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة، 2005م.
- (4)- أحمد عفيفي، نحو النص، مكتبة زهراء الشروق، القاهرة، ط1، 2001م.
- (5)- أحمد ناصر أحمد ناصر، النحو الميسر، ألفا للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر ط1، 1431هـ- 2010م.
- (6)- الأزهر الزناد، نسيح النص، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993م.
- (7)- البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ط1 1423هـ- 2002م.
- (8)- براون ويول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي ومدير التريكي، جامعة الملك سعود الرياض، 1418هـ- 1998م.
- (9)- تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1418هـ- 1998م.
- (10)- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب القاهرة ط1، 1418هـ- 1998م.
- (11)- سيبويه، الكتاب، تخ: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 1408هـ- 1988م.
- (12)- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ط1، 1431هـ- 2000م.
- (13)- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 1425هـ- 2004م.

- (14)- محمّد الطّاهر بن عاشور، النّظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصّحيح، دار سحنون للنشر والتّوزيع، تونس، ط1، 1428هـ-2007م.
- (15)- محمّد خطّابي، لسانيات النّص، المركز الثّقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م.
- (16)- مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، تخ: علي سليمان شبارة، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1431هـ-2010م.
- (17)- نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسيّة في لسانيات النّص وتحليل الخطاب عالم الكتب الحديث للنشر والتّوزيع، إربد، الأردن، (د.ط)، (د.ت).

هوامش:

- (1) - ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي ت 711 هـ)، لسان العرب، دار صادر بيروت، (د.ط.)، (د.ت.)، 12 / 1055-1056. مادة (حول).
- (2) - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، 1425 هـ-2004 م ص: 209.
- (3) -Vois: F. S. Alwan, G. L. Simon et M. Said, Le Dictionnaire Francais-Arabe, Dar AL-kotob AL-ilmiyah, Beirut-Lebanon, 2 émeEdition, 2004, p. 673.
- (4) - Vois: N. S. Doniach, The Oxford English-Arabic Dictionary Oxford University Press, London, p.1046.
- (5) - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ط1، 1418 هـ-1998 م، ص: 172.
- (6) -Vois : Ralph W. Fasold And Jeff Connor-Linton, An Introduction to language And Linguistics, Cambridge University Press, London p.513.:
- (7) -David Crystal, A Dictionary of Linguistics And Phonetics Blackwell Publishing, Malden-USA, Sixth Edition, 2008, p.407.
- (8) - محمد خطابي، لسانيات النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991 م، ص: 16-17.
- (9) - ينظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1418 هـ-1998 م ص: 366.
- (10) -David Crystal, A Dictionary of Linguistics And Phonetics, p.169.
- (11) - ينظر: براون ويول، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود الرياض، 1418 هـ-1998 م، ص: 239.
- (12) - صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ط1، 1431 هـ-2000 م، 1/40.
- (13) - ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، مكتبة زهراء الشروق، القاهرة، ط1، 2001 م، ص: 117.
- (14) - الأزهر الزناد، نسيج النص، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993 م، ص: 118-119.
- (15) -Vois : David Crystal, A Dictionary of Linguistics And Phonetics p.25.

- (16) - ينظر: تَمَام حَسَّان، اجتهادات لغويّة، ص: 366.
- (17) - الأزهر الرّناد، نسيج النّص، ص: 119.
- (18) - ينظر: تَمَام حَسَّان، اجتهادات لغويّة، ص: 366.
- (19) - الأزهر الرّناد، نسيج النّص، ص: 119.
- (*) - هذه الأدوات الثّلاث هي الأكثر انتشارا وتحقيقا للتماسك النّصي، ونشير في هذا المقام إلى أنّ الباحثين يضيفون وسائل إحاليّة أخرى هي: التّكرار، و(ال) التّعريف، وأدوات المقارنة.
- (20) - ابن هشام الأنصاري (أبو محمّد جمال الدّين بن يوسف بن أحمد ت 711 هـ) شرح شذور الذهب تخ: محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، (د.ط) 2004، ص: 168.
- (21) - سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180 هـ)، الكتاب، تخ: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ-1988 م، 6/2.
- (22) - براون يول، تحليل الخطاب، ص: 256.
- (23) - ينظر: روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء، ص: 230.
- (24) - نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسيّة في لسانيات النّص وتحليل الخطاب، عالم الكتب الحديث للنشر والتّوزيع، إربد، الأردن، (د.ط)، (د.ت)، ص: 122.
- (25) - ينظر: الأزهر الرّناد، نسيج النّص، ص: 117-118.
- (26) - ينظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النّص، كتاب المؤتمر الثّالث للعربيّة والدراسات النّحويّة، كليّة دارالعلوم، جامعة القاهرة، 2005 م، ص: 533.
- (27) - ينظر: محمّد خطّابي، لسانيات النّص، ص: 19.
- (28) - مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، تخ: علي سليمان شبارة، مؤسّسة الرّسالة ناشرون بيروت، ط1، 1431 هـ-2010 م، ص: 124.
- (29) - ينظر: أحمد ناصر أحمد ناصر، النّحو الميسّر، ألفا للنشر والتّوزيع، الجيزة، مصر ط1، 1431 هـ-2010 م، ص: 129.
- (30) - ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: 174.
- (31) - ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص: 124-126.

- (32) - ينظر: أحمد عفيفي، الإحالة في نحو النَّص، ص: 535.
- (33) - البخاري (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي ت 256 هـ) صحيح البخاري، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1423 هـ-2002 م ص: 7.
- (34) - ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ط1، 1428 هـ-2007 م، ص: 5.
- (35) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 120-121.
- (36) - ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح، ص: 19.
- (37) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 360.
- (38) - ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح، ص: 47-48.
- (39) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 559.
- (40) - ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح، ص: 63.
- (41) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 927.
- (42) - المصدر السابق، ص: 563.
- (43) - ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح، ص: 67.
- (44) - المرجع نفسه، ص: 67.
- (45) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 682.
- (46) - محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح، ص: 86.
- (47) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 798-799.
- (48) - محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح، ص: 101.
- (49) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 101.
- (50) - المرجع نفسه، ص: 101.
- (51) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1622.
- (52) - ينظر: محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح، ص: 104-105.
- (53) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 849.
- (54) - محمد الطاهر بن عاشور، النظر الفسيح، ص: 112.

- (55) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 910-912.
- (56) - محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 122.
- (57) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1005-1006.
- (58) - محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 138.
- (59) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 138.
- (60) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 138.
- (61) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1011-1012.
- (62) - ينظر: محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 141.
- (63) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1089-1090.
- (64) - ينظر: محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 158.
- (65) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1128.
- (66) - ينظر: محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 163.
- (67) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 163.
- (68) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1218-1219.
- (69) - ينظر: محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 186.
- (70) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1334.
- (71) - محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 204.
- (72) - المرجع نفسه، ص: 204.
- (73) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1334.
- (74) - محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 209.
- (75) - البخاري، صحيح البخاري، ص: 1364-1365.
- (76) - محمّد الظاهر بن عاشور، النّظر الفسيح، ص: 275.